

اثر التغيير الاجتماعي على مؤسسات التنشئة الاجتماعية في

الجزائر (مثال المدرسة و الأسرة)

أ.سليمي فاطمة الزهراء

قسم علم الاجتماع

جامعة البليدة

ملخص:

تدخل هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع، تخصص تربوي ثقافي، و تركز على تأثير التغيير الاجتماعي على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، و أخذنا على سبيل المثال الأسرة و المدرسة باعتبارهما أهم مؤسستين اجتماعيتين ظهرت عليهما بوادر التغيير من حيث الشكل و الوظيفة، فكل منهما اخذ نمطا و شكلا جديدا في عملية التنشئة. و ما يمكننا استخلاصه هو تراجع الدور الانضباطي الذي كانت تدير عليه هاته المؤسسات، فبعدها كانت قراراتها تتسم بالصرامة والقوة. و حمل المنتسبين إليها على الانصياع التام لأوامرها و التطبيق الفعلي والحرفي لكل ما يصدر من قرارات. أصبحت هذه المؤسسات تمتاز بالمرونة والانسائية في تحقيق الأهداف، و هذا ما ولد لدينا جيلا جديدا يتصف بعدم الدقة و الالتزام بمعايير و قيم المجتمع.

أولى أسباب ذلك هو تراجع الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة، فبعد أن كانت تبني وظائف الحماية و التعليم و التربية أصبحت هناك مؤسسات اجتماعية أخرى تتكفل بذلك العمل، فظهرت رياض الأطفال و المصحات و دور الحماية الاجتماعية و غيرها من المؤسسات الاجتماعية التي باتت تتقاسم معها الأدوار.

أما التغيير الحاصل على صعيد المدرسة فيمكن في عدم تمكن هذه الأخيرة من مواكبة التطورات الاجتماعية و الاقتصادية الحاصلة. فعلى الرغم من الثورة التكنولوجية الهائلة التي قلبت كل المسلمات العلمية القديمة إلا أن وتيرة المناهج التعليمية بقيت بطيئة، إذ لم تعكس على الإطلاق الوجه الصحيح للتغيير، إذ ما زالت الأقسام تدرس كيفية القراءة و الكتابة دون العمل على وصل الطفل بالتطورات و المستجدات العلمية الحديثة.

هذا ما جعل هذا التغيير الاجتماعي يؤثر سلبا على حركية و نشاط المؤسسات الاجتماعية، وقد لا يعود الذنب للتغيير الاجتماعي كظاهرة، إنما المذنب في ذلك هم القائمون على مؤسسات التنشئة من أفراد و مربين و مصلحين اجتماعيين كان بإمكانهم جعل هاته المؤسسات تتحرك بوتيرة تتناغم و التطور الحاصل.

Résumé :

Cette étude s'introduit dans le cadre de la sociologie, de spécialité Educatif Culturel.Elle se focalise sur l'impact du Changement Social sur le rôle des Institutions de la socialisation en ayant par exemple la famille et l'école du point de vue d'importants signes de changements qui se manifestent dans la forme et la fonction et qui prennent, à leurs tours, un processus et une forme nouvelle dans la socialisation.

Ce que nous concluons, ici, c'est la régression dans le rôle que prônaient ces institutions auparavant. Les décisions de ces-ci étaient, à l'époque, prises avec témérité et force et se voyaient appliquer, à la lettre, tous les ordres qui proviennent d'elles. Aujourd'hui, le cas contraire, ces institutions se caractérisent par un aspect résistant et flexible dans la réalisation des objectifs. Ceci a conduit à l'apparition d'une

nouvelle génération se caractérisant par le manque de précision et de respect des valeurs et des normes sociales, la régression du rôle de la famille en est la cause causale ; Après la fonction de sécurité, d'éducation et d'étude que celle-ci cultivait avant, la famille se voit aujourd'hui privée de ce rôle à cause des quelques institutions sociétales qui s'introduisent tel les Crèches et les Dispensaires qui font l'affaire à sa place. Aussi, le rôle de la sécurité sociale et tant d'autres institutions qui partagent avec elle les rôles.

Pour ce qui concerne le changement qui survient dans l'école, il repose sur le fait que cette dernière ne peut devancer le train des développements sociaux et technologiques intervenants.

En effet, malgré la technologie et l'énorme développement qui a bouleversé les concepts traditionnels, les méthodes d'éducation restent archaïques et lentes voire, ne reflète en rien le changement.

Dans la mesure où l'école continue à étudier comment faire la lecture et l'écrit sans veiller à lier l'enfant à l'évolution et aux découvertes scientifique. Ce changement social a eu effet négatif sur la dynamique des institutions sociales. Cependant, la faute ne peut revenir au changement social comme phénomène mais, à tous ceux qui se trouvent derrière les institutions de la socialisation comme membres, éducateurs et réformistes sociaux qui devaient les faire avancer jusqu'à atteindre le développement voulu.



wondershare™

70
PDF Editor

أ- الأسرة:

إن التنشئة الاجتماعية للفرد تبدأ داخل الأسرة فعن طريقها يكتسب اللغة، العادات، والاتجاهات، وكيفية الحكم على الصحيح والخطأ وتنسيق حركاته وأساليب إشباع حاجته الأساسية، كما تتشكل أنماط سلوكه وتتبلور شخصيته المتمركزة حول ذاته إلى شخصية اجتماعية (ميشيل، د. 1995)، والأسرة لا تمثل وحدة اجتماعية منفصلة، وإنما تشتق أساليب التربية من قيم وعادات وأنماط السلوك، بل ومقومات حياتها من علاقتها بالمجتمع، وتتميز الأسرة الجزائرية الحديثة ببنيتها الهرمية حيث يكون الأب دائما على رأس الهرم الأسري، تليه الأم ثم الأولاد، هذه البنية فرضت نمطا جديدا من العادات الأسرية والاجتماعية مع المحيط نتيجة عوامل اجتماعية، اقتصادية وثقافية، فإذا كان هناك شيء يميز عصرنا الحاضر فهو سرعة التغير سواء رغب الأفراد في ذلك أم لم يرغبوا، ومن ذلك يتغير كيان الأسرة وعلاقته التي تتغير استجابة لعوامل مختلفة في ثقافتنا وفي غيرها من الثقافات (زيدان، م. 1972)، والتغير الاجتماعي والثقافي الذي تعرض له المجتمع الجزائري اثر موجة التصنيع و دخول التكنولوجيا الحياة العامة جعل الأسرة أولى المستجيبات له. سواء على المستوى البيوي أو الوظيفي، وهذا ما نتج عنه أسرة حضرية ذات خصائص ومميزات تختلف عما كانت عليه البنية التقليدية، فالأسرة الجزائرية المعاصرة تتميز بنقلص حجمها وانتقالها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي.

لقد برز هذا البناء خاصة بعد أن نزحت الأسرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، وتبعاً لهذه الحركة بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها

كاسرة ممتدة بالإضافة إلى فقدانها لخصائص هذه الأسرة من حيث البناء، السلطة، نوع الزواج و الوظائف التقليدية كالتثنية و الضبط الاجتماعيين، فالسلطة في الأسرة الحضرية ترتبط بالوضع الاقتصادي و المركز الاجتماعي، لذلك لم تعد لسلطة الرجل نفس القيمة الاجتماعية التي كانت عليها في السابق في حين أنها في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد وهي غالبا ما تتركز على كبار السن وبالمقابل نجد هذه القيمة غائبة في المجتمع الحضري.

وانطلاقا من هذا التغير أصبحت الأسرة الجزائرية تفقد وبشكل واضح أهم الوظائف التي كانت منوطة بها و المتمثلة فيما يلي:

الوظيفة الاقتصادية، في السابق كانت الأسرة تركز على الاكتفاء الذاتي، إذ تستهلك جزء مما تنتجه من خيرات وتبدل الباقي مقابل قيمة مالية، أما الأسرة الحالية فأصبحت وحدة مستهلكة تعتمد فقط على ما تنتجه المصانع.

أما الوظيفة التعليمية، فتمثلت في تعليم الذكور حينها شؤون الزراعة عموما، أما البنات فيتعلمن شؤون البيت، كما يتم تعليم الجنسين أيضا أمور الدين و الشرع في الزوايا والكتاتيب، بالإضافة إلى مهمة تعليم الأسرة الصلاة، الصيام، وباقي أمور الدين الإسلامي، أما حاليا فظهرت مؤسسات تعليمية أخرى كالمدرسة ورياض الأطفال.

وظيفة الحماية، في السابق كانت الأسرة تقوم بالحماية الجسدية والنفسية والاقتصادية إلا أنها بدأت تفقد هذا الدور نتيجة ظهور مؤسسات أخرى تحمي الفرد مثل المؤسسات الصحية ومؤسسات الضمان الاجتماعي، والملاجئ إلى غير ذلك من المؤسسات، بالإضافة إلى هذه الوظائف هناك وظيفة منح المكانة ووظيفة الترفيه، وانطلاقا من هذا التغير السريع الذي

عرفته الأسرة وبفعل فقدان الوظائف الأساسية لها، ظهرت في المجتمع عدة ظواهر وأمراض اجتماعية لم تكن تظهر من قبل، ومن بين أهم هذه الأمراض:

- اضطراب التنشئة الاجتماعية:

إن عمليات التنشئة الاجتماعية هي عمليات تعلم وتعليم و تربية تؤدي إلى تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد و إدخال ثقافة المجتمع في بناء شخصيته وتحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وتكسبه صفته الإنسانية (شكور، ج . 1998).

واهم مؤسسة تقوم بدور التنشئة الاجتماعية هي الأسرة وأي اضطراب داخل هذه الأخيرة يؤثر مباشرة على باقي المؤسسات الاجتماعية و بقدر ما تتأزر وتتكامل تأتي التنشئة سليمة وخالية من المضاعفات السلبية بينما إذا تعارضت مع ما تقدمه أو إذا ترك لكل منها حرية التصرف ومن دون تنسيق يأتي فعل التنشئة مشوشا وقد أثبتت دراسات العالمين كوغلر وبريل سنة 1967، أن أية مشكلة عن طريق التنشئة، أو أي اضطرابات تعوق التطبيع الاجتماعي و بناء قدرة الفرد على الاندماج الاجتماعي فإنها ستولد اضطرابات نفسية، سلوكية واجتماعية تولد فيما بعد ظواهر وأمراض اجتماعية لم تكن تعرف من قبل (عطوف، ي.1981).

- سوء التوافق الاجتماعي : إن الأسرة التي لا تقوم بالدور المنوط بها تولد مجتمعا مريضا يفيض بالظواهر الغريبة التي لا علاج لها بالإضافة إلى أنواع الحرمان والاحباطات والصراعات الدينية والأخلاقية حيث يشعر الفرد بنقص في الأمن، كما أن التنافس الشديد بين الناس وعدم المساواة والاضطهاد يضاف إليه وسائل الإعلام الخاطئة تؤثر تأثيرا سيئا

في عملية التنشئة الاجتماعية، كل هذه الأسباب بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى تدفع الفرد إلى سوء التوافق الاجتماعي.

- تدهور نظام القيم: إن اختلال التوازن بين ما يتعلمه الإنسان من قيم مثالية وبين ما يراه على أرض الواقع من انحدار وتدهور في هذه القيم يؤدي به إلى الضياع والاضطراب وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي. وهذا ما نراه من خلال تصارع بعض مفاهيم الثقافات الحديثة، أي التصارع بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأجداد، فالفرد يعيش هنا مأزقا كبيرا حين يجد نفسه في فجوة بين القيم المثالية التي يتعلمها وبين الواقع المناقض لما تعلمه، فهو تعلم أشياء عن الأخلاق والدين والتسامح ويرى صورا للظلم والعنف، وحين تختل أمامه الموازين وتهتز القيم يتسرب إليه الشك في كل شيء وتتهار ثقته في كل القيم والمعايير والعادات، وحتى الدين الذي كان يراه صورة مثالية.

- انهيار القيم المعنوية: الأخلاقية و الدينية، حين تغطي المصالح المادية على حياة الإنسان و تأخذ القيم الدينية و الخلقية في التقهقر. فإن الفرد يقع في صراع يولد واحدا من الحلول التالية:

- الانسحاب الكامل من المجتمع، كالعزلة، الانطواء والهجرة
- الانحراف الإرادي والاستسلام للماديات ككل بما فيها من شراسة سلوكية

- التمرد على الواقع بسلوك عدواني عن طريق الجريمة، الانحراف، الإدمان أو تبني قيم أخلاقية معاكسة لما تبناه المجتمع. ويساعد على انهيار القيم على الصعيد الأسري وحتى على صعيد المدرسة، الشارع وبقايا مؤسسات التنشئة العوامل التالية:

- عدم احترام العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليها اجتماعيا

- عدم تأدية الشعائر الدينية والانصراف عن الالتزام بمبادئها
- محاكاة وتقليد نماذج سلوكية مستوردة لا تتطابق مع النماذج المحلية
المرضي عنها باختلاف الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي
- احتقار نظام الأسرة وعدم التقيد بالضوابط الاجتماعية التي تصبح بنظر
الناشئة جامدة مما يدفع إلى عدم احترامها وإلى الانحراف عنها والتقليل
من قوتها وسيطرتها.

- التعصب واستغلال الدين، يجب أولاً أن نفرق بين التعصب الديني
والتدين وحتى تتضح المفاهيم، فالمتعصب لدينه لا يحمي قيم الدين، ولا
يعمل بوحيه بل يتعامل مع الآخرين من الأديان الأخرى بروح أنانية
وعدوانية تفكك المجتمع وتقضي على أسس المحبة والعيش المشترك
وتؤدي غالباً إلى تفكك المجتمع وضياعه. بينما الإنسان المتدين يعمل
بوحى الكتاب الذي آمن به ومن هنا فلا خوف من أن نتعامل مع إنسان
متدين يؤمن حتماً بالمحبة والتسامح واللاعنف. ونتيجة لذلك نعتبر أن
الإنسان المتدين يحافظ على قيمه الدينية والأخلاقية الأمانة بالمعروف
والناهية عن المنكر، وبالتالي فهو يصون المجتمع من الانهيار (جورج،
ش.1998).

ب - المدرسة:

تتولى هذه المؤسسة أمر الحفاظ على ماضيها و صيانة حاضرها، و
مؤمنة بذلك مستقبلها التقدمي و يعرفها فريدريك بانسن بأنها نظام معقد
من السلوك المنظم الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف، في إطار
النظام الاجتماعي القائم (وظيفة، ع. 1993)، فهي تمثل تعبيراً امتيازاً



للمجتمع الذي يوليها مهمة نقل القيم الثقافية والاجتماعية للأطفال، هذه القيم تعتبر ضرورية لتشكيل الراشدين وإدماجهم في بيئتهم ووسطهم. وإذا كانت المدرسة نسقا تربويا فرعا للنظام التربوي العام في المجتمع تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة فإن النظام التربوي يسعى من خلالها إلى تحقيق وظائفه الخفية والمعلنة وقد حصر " مسيجراف " هذه الوظائف في النقاط التالية:

1 - وظيفة نقل التراث المتمثل في العادات والقيم، والأخلاق وغيرها من مكتسبات الأمة.

2 - وظيفة تقديم القادة السياسيين و تأكيد الولاء للنسق السياسي.

3 - وظيفة تقديم المبتكرين الذين يحتاجهم التغيير الاجتماعي لبقاء المجتمع.

4 - وظيفة الاختيار الاجتماعي، أي فرز القادمين للعمل وتوزيعهم على المهن المختلفة (توزيع الأدوار).

5 - تزويد البناء الاقتصادي بالقوى المتعلمة المطلوبة في الظروف والأحوال الاجتماعية السائدة.

وانطلاقا مما سبق عرضه يمكن تمييز الوظائف الأساسية والهامة للمدرسة، أولا وظيفة التنشئة الاجتماعية، فهي تعد المؤسسة الاجتماعية بعد الأسرة المخولة رسميا للقيام بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، بإعدادهم روحيا ومعرفيا وسلوكيا وأخلاقيا من اجل تهيئتهم لإكساب عضويتهم داخل المجتمع والاندماج فيه.

فعملية التنشئة الاجتماعية هي الوجه الاستهلاكي للتعليم الذي له قيمة بحد ذاته بصرف النظر عن أي عائد اقتصادي أو اجتماعي، إذ يؤثر في

شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة (قضيب البان، غ.1999)،
وإضافة إلى وظيفة التنشئة فإن للمدرسة وظيفة اقتصادية وأخرى سياسية،
وبما أننا حصرنا وظائفها كان لابد من تحديد الأدوار التي تحققها حتى
تكتمل صورة ومكانة المدرسة داخل المجتمع وهي كالتالي:

أ - تكريس الإيدولوجيا السائدة في المجتمع .

ب - المحافظة على بنية المجتمع الطبقية .

ج - ضمان الوحدة السياسية .

د - تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية، أو على الأقل خلق تجانس ثقافي بين
الثقافات الفرعية والتقليل من حدة التناقضات الاجتماعية السائدة .

ويمكن القول أن عمل المدرسة لا يبدأ من لا شيء، بل تلتقي هذه المؤسسة
بالتلميذ بعد أن يكون مر بالكثير من الخبرات حيث يمكن القول أن الملامح
الرئيسية للطفل تتحدد خلال الفترة المبكرة التي تعتبر فيها الأسرة المجال
الحيوي والرئيسي للتربية، وهنا تتضح نقطة جد مهمة، وهي في حالة
وقوع تعارض بين قيم ومعايير الأسرة مع قيم ومبادئ التعليم، فيؤثر هذا
التعارض في نفسية التلميذ الذي يبدأ يفقد مصداقية القيم والمعايير التي
تلقاها في كلتا المؤسسات من جهة، ومن جهة ثانية تتأثر علاقة التلميذ مع
مدرسته (الجياز، س. 1995)، - كيف ذلك ؟

إن التعارض بين القيم والمعايير التي تؤمن بها الأسرة و تلقها لطفلها
والقيم والمبادئ التي تسير عليها المدرسة تؤدي إلى سوء تكيف الطفل،
وعدم توافقه مع المناهج الدراسية، فيبدي بذلك عصيانا وعدم تقبل لشرعية
المدرسة في القيام بمهامها التربوية، والتالي تصبح العلاقة بين المدرسة
والأسرةTM من جهة وبين التلميذ والمدرسة من جهة أخرى بالغة التعقيد

ويمكن القول انه على المدارس اليوم أن تعمل على تعريف طلابها تعريفا واضحا بالمجتمع الذي يعيشون فيه، وهذا يشمل تكوين المجتمع وقوانينه ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى غير ذلك من النظم، كما يشمل أيضا التعرف على مشاكل هذا المجتمع والعوامل التي تؤثر فيه... أي المطلوب من المدرسة أن تعطي تلاميذها صورة حية وديناميكية لواقع هذا المجتمع.

وللحديث عن دور المدرسة في الجزائر، يجب أولا البدء في تحديد أول ملاحظة، وهي برامج ومحتويات النظام التربوي عموما حيث لم يتغير تغيرا جذريا منذ أن وضع في المدارس للتطبيق.

وكانت جميع الإصلاحات التي برمجت سطحية لا تواكب التغيرات الحاصلة على جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فالأسرة مثلا تغيرت من حيث البنية، الشكل والوظيفة، بالإضافة إلى دور العبادة ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، هذا التغير لم يصاحبه أي شكل من أشكال المواكبة بالنسبة للمدرسة الجزائرية وبالتالي تحول دور هذه المؤسسة من إثارة حافز الانجاز عند الفرد إلى دور آخر، وهو الطرد من مقاعد الدراسة واعتبارها عاملا من عوامل التسرب المدرسي، وبالتالي إنتاج فئة جديدة من الأفراد الذين لا يؤمنون بما تقدمه هذه المؤسسة من قيم و معايير وحتى المعلومات، وهذا لفقدانها المصدقية والشرعية وقد تأثرت المدرسة الجزائرية بجميع التغيرات الاجتماعية باعتبارها مؤسسة مهمتها التربوية والتعليم، وقد أثرت هذه التغيرات بشكل مباشر على

الوظائف الأساسية للمدرسة، وتمثلت أهم هذه التحولات فيما يلي:
أ/ التحولات السياسية: بعد التعددية السياسية التي عرفتها الجزائر بدا التفكير في إيجاد مدرسة جديدة تواكب التطورات الحاصلة سياسيا

واقتصاديا وحتى ثقافيا وبدأ يناقش ملف المدرسة الجزائرية في إطار رسمي من خلال ندوات ولأئمة وجهوية قامت بتنظيمها وزارة التربية الوطنية والمجلس الأعلى للتربية، وانتهت بعقد ندوة وطنية في شهر جوان 1998، توجت بوثيقة تحت عنوان "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم العالي" وجاءت هذه الإصلاحات بعد تزايد الاهتمام بالمدرسة من طرف المجتمع السياسي والمدني فكان لزاما إصلاح المنظومة التربوية حتى تواكب كل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري.

ب / التحولات الاقتصادية: في قراءة سريعة لتاريخ الجزائر المستقلة نجد أنها مرت بمرحلتين هامتين في توجهاتها الاقتصادية:

1 - مرحلة الاقتصاد الاشتراكي

2 - مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق

في ظل هذه التغيرات كان لزاما على المدرسة أن تواكب هذه الأحداث وتضع برامج وخطط للتدريس، كأن تضع جميع المؤسسات الاقتصادية، الصناعية والفلاحية، في خطة التكوين حتى يكون التعليم فيها مبني على متطلبات هذه القطاعات، وقطاعات أخرى أيضا، وبذلك يكون التكوين من أجل هدف معين ويندرج ذلك في إطار المخططات التنموية لكي يستجيب لكل المتطلبات خاصة المهن والتقنيات التي يتطلبها التحسين النوعي في الأداء، وهنا يظهر تأثير نظم التعليم بالعوامل الاقتصادية السائدة في المجتمع. وهنا يتوجب على المدرسة أن تدرك التقنيات والأساليب الحديثة في التعليم، حتى يكون هذا الأخير نافعا للفرد والمجتمع.



wondershare™

ج / التحولات الاجتماعية: كما هو الشأن بالنسبة للتحولات الاقتصادية والسياسية تتبع ذلك تحولات اجتماعية إما أن تكون بالسلب أو بالإيجاب، فعلى المدرسة أن تساير هذه التحولات وتعززها من خلال البرامج التربوية التي تتشد هذا التغير و تدعمه، أما إن كان التحول سلبي فسيكون للمدرسة النصيب الأكبر كي تكون وسيلة مثلى وفعالة وشاملة للمساهمة في التقويم، بإدخال التعديلات وإضافة مواد دراسية تدعم القيم والمعايير والأخلاق الحسنة التي تساهم في تنقية المجتمع من الرواسب والظواهر الاجتماعية الغريبة عنه، رغم أن ذلك يتطلب وقتا طويلا حتى تكون نتيجة هذا التقويم الذي زرع في الجيل الجديد يصل إلى مرحلة التأثير الإيجابي. فالمدرسة هي المكلفة بالدرجة الأولى بهاته المهمة باعتبارها تحمل هذا التأثير في برامجها ومن خلال معلمها و تنظيم الحياة المدرسية ككل باعتبار أن كل طفل بلغ سن السادسة يلتحق بالمدرسة كي تعده وتنشئه تنشئة اجتماعية صحيحة وموازية لتنشئة الأسرة وفي الوجة التي تخدم الفرد والمجتمع معا.

وفي الأخير يمكننا القول أن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، وإنما الأمر الحاسم هو الميلاد الاجتماعي أي تكوينه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة مستنبطة من الإطار الاجتماعي ككل، والأسرة طبعا هي صاحبة الفضل في تحقيق الميلاد الثاني، لأنها تعتبر أولى الجماعات التي تتلقف الفرد وليدا وتعهده بالرعاية حتى سن الرشد فتقف كوسيط فعال يستخدمه المجتمع في توصيل التراث من جيل لآخر وتعتبر بذلك أهم الجماعات التي تولد الانتماء، الذي هو الباعث على الثقة والتماسك والطمأنينة بين أفراد الأسرة والمجتمع، أما المؤسسة التربوية الثانية فهي المدرسة التي

تعتبر نواة أساسية في تنمية القدرات والاستعدادات النفسية والاجتماعية باعتبارها المكمل المباشر لعملية التربية في الأسرة، فهي المكان الذي يقضي فيه الطفل الجزء الكبير من الوقت للتعليم وكسب المهارات بمختلف أصنافها. ولتكوين الاتجاهات الاجتماعية الضرورية لحسن تكيفه مع البيئة الاجتماعية الكبرى وتستمر هذه المؤثرات المدرسية والتعليمية في الناشئ إلى أن يبلغ حدا يتطلب فيه توظيف مهاراته وخبراته، واستعداداته النفسية والاجتماعية للتلاؤم والتكيف مع متطلبات الحياة اليومية. كما تلعب أيضا دورا بارزا في التنشئة الاجتماعية إذ تأخذ على عاتقها تهيئة الفرد تهيئة اجتماعية من خلال نقل الثقافة العامة للمجتمع، وهي بذلك تملك القدرة على تقويم ما اعوج من سلوكيات الطفل خاصة وتحصينه بكثير من المعايير والاتجاهات الاجتماعية السليمة التي تكونت لديه من خلال تواجده في محيطه الاجتماعي العام.

ويمكننا القول في الأخير بأن عموم المؤسسات الاجتماعية قد تعرضت للتغير الحاصل في المجتمع الجزائري، إذ أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ابتعاد هاتين المؤسستين الاجتماعيتين والتي نقصد بهما مؤسستي الأسرة والمدرسة عن الحركة السريعة التي تعرفها المجتمعات وذلك بكونهما النواة الأساسية لتكوين أي مجتمع، وأي تغير في هذا الأخير سيؤدي حتما إلى التغير في النواة المكونة لهما -- فالملاحظ بالرغم من عدم تخصصه - يشاهد هذا التحول الحاصل على وظائف وأدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية.



wondershare™

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- 1 - دبابنة، ميشيل: سيكولوجية الطفولة، دار المستقبل، عمان ، 1984
 - 2 - زيدان، محمد مصطفى: النمو النفسي للطفل والمراهق، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، 1972.
 - 3 - شكور، جليل وديع: أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1998.
 - 4 - شهلا، جورج: الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978.
 - 5 - عطوف، ياسين: مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، دار النهار، لبنان، 1981.
 - 6 - وطفة، علي أسعد: علم النفس الاجتماعي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1993.
- المجلات:

- 7 - ألبان قضيب، غادة: التعليم مشروع اقتصادي "مجلة المستقبل العربي"، العدد 146، بيروت، 1996

